

Distr.: General  
5 February 2013  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ٤٥ من جدول الأعمال  
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ”البلاغ الخاص  
بشأن مسألة جزر مالفيناس“ الذي اعتمده مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثاني والعشرون  
لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في قادس، إسبانيا، يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في  
إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال، المعنون ”مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)“.

(توقيع) ماريا كريستينا بيرسيغال

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

070213 070213 13-22505 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثاني والعشرون لرؤساء الدول والحكومات  
”بلاغ خاص بشأن مسألة جزر مالفيناس“

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية الأمريكية، المجتمعين في قادس، إسبانيا،  
بمناسبة مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثاني والعشرين:

نؤكد من جديد ضرورة استئناف حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل سريع للتراع  
حول السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق  
البحرية المحيطة بها، في إطار القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية،  
ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. ونشير كذلك  
إلى الاستعداد الدائم للحوار الذي تبديه حكومة الأرجنتين.

وفي ما يتعلق بالأعمال الانفرادية لاستكشاف الموارد المتجددة وغير المتجددة  
واستغلالها التي تقوم بها المملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها، نشير إلى النداءات التي  
وجهها المجتمع الدولي من أجل الامتناع، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٩/٣١،  
عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تسفر عن تغيير الحالة في جزر مالفيناس بشكل انفرادي،  
ولا تسهم على الإطلاق في التوصل إلى حل نهائي لهذا التراع الإقليمي.

نشير إلى تعزيز الوجود العسكري في المنطقة المتنازع عليها، والحال أن هذا الأمر  
ينتهك القرار ٤٩/٣١ المذكور آنفاً، ولا يتسق مع سياسة التمسك بإيجاد حل سلمي للتراع  
القائم على الإقليم بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحت  
الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة من أجل استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل  
سلمي في أقرب وقت ممكن لهذا التراع.